بيروت، ٧ آذار/مارس ٢٠٠٧

دراسة اتجاهات الاستخدام العالمية للمرأة للعام ٢٠٠٧
تحذر من تأنيث الفقر

أخبار م ع د – يشير تقرير جديد لمنظمة العمل الدولية صدر بمناسبة يوم المرأة العالمي إلى أن عدد النساء اللواتي يعملن اليوم هو اكبر بكثير من الأعداد السابقة، ولكن الفجوة المستمرة بين الرجال والنساء في الأمن الوظيفي والأجور والتعليم تساهم في "تأنيث العمال الفقراء".

وحسب تقرير "اتجاهات الاستخدام العالمية للمرأة ٢٠٠٧"، فان عدد النساء المشاركات في أسواق العمل – إما في العمل أو البحث عنه – يصل إلى أعلى درجاته. وقدرت منظمة العمل الدولية انه في العام ٢٠٠٦ بلغ عدد النساء العاملات ١,٢ بليون عاملة من اصل ٢,٩ بليون عامل في العالم.

ومع ذلك، أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن عدد النساء العاطلات عن العمل قد وصل إلى ٨١,٨ مليون، ومنهن من يعملن في وظائف ذات إنتاجية منخفضة مثل الزراعة والخدمات أو يستلمن أجور قليلة من الرجال للعمل أو الوظيفة نفسها. بالإضافة إلى ذلك، قالت منظمة العمل الدولية أن حصة المرأة في الفئة العمرية العاملة للواتي يعملن أو يبحثن عن عمل توقفت حقيقة عن النمو أو انخفضت في بعض الأقاليم، وذلك بسبب تزايد عدد النساء الصغيرات في السن في التعليم أكثر من انخراطهن في العمل.

وأشار السيد خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية انه "على الرغم من التقدم القليل، ما زال العديد من النساء عالقات في وظائف ذات اجر منخفض، وغالبا في الاقتصاد غير النظامي مع حماية قانونية غير كافية أو قليلة أو معدومة ودرجات عالية من عدم الأمان. فتعزيز العمل اللائق كأداة أساسية بالتوجه العالمي للمساواة بين الجنسين، بحاجة إلى عمل دؤوب من اجل زيادة الدخل وفرص المرأة وانتشال العائلات من الفقر".

وأضاف التقرير بأنه يجب أن تعطى النساء فرصة لكي تعملن على رفع أنفسهن وعائلاتهن من الفقر وذلك عبر خلق فرص استخدام لائقة تساعدهن على ضمان الإنتاجية والعمل المدر للدخل في ظروف من الحرية والأمان والكرامة الإنسانية، والا سوف تستمر عملية تأنيث الفقر وتنتقل إلى الجيل التالي.

واظهر التقرير أيضاً على أن عدد النساء المنخرطات في العمل من العدد الإجمالي للنساء اللواتي يعملن في وظيفة ذات دخل وصل إلى ٤٧,٩% في حين كان ٤٢,٩% في العشر سنوات الماضية. ومع ذلك، لاحظت الدراسة أيضاً انه كلما ازداد الفقر في منطقة ما، فمن المرجح أن تعمل النساء في وظائف بدون اجر ضمن الأسرة أو باجر منخفض لحسابهن الخاص وذلك بنسب أعلى من الرجال.

وحسب منظمة العمل الدولية، فان الخطوة من مساهمة عامل العائلة الغير مدفوعة أو العامل لحسابه الخاص ولكن باجر قليل إلى استخدام ذات اجر تعود إلى نقل العاملين باجر منخفض لحسابهن الخاص أو بدون اجر في استخدام مدفوع الأجر هو بمثابة خطوة باتجاه الحرية وتقرير المصير للعديد من

النساء. ومع ذلك، فمساهمة عاملات الأسر المساهمات في المناطق الفقيرة من العالم في الاستخدام الإجمالي ما زالت أعلى من مساهمة الرجال، وعلى الأرجح تعمل النساء كعاملات بدون اجر.

ففي أفريقيا جنوب الصحراء وكذلك في جنوب شرق آسيا، تصنف أربعة من عشرة نساء عاملات كعمال مساهمين في العائلة مقارنة مع اثنين من عشرة رجال. أما في جنوب آسيا، تصنف ستة من عشرة نساء عاملات كعمال مساهمين في العائلة ولكن مرة أخرى هناك اثنان من عشرة رجال عاملين في هذه الحالة. وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فالنسب هي ثلاثة من عشرة نساء ورجل من عشرة رجال.

وقدر تقرير اتجاهات الاستخدام العالمية للمرأة للعام ٢٠٠٤ بان نسبة النساء هي ٦٠% من العمال الفقراء في العالم – الأشخاص الذين يعملون ولكن لا يكسبون ما يكفي لرفع أنفسهم وعائلاتهم لأكثر من دولار واحد في اليوم. وحسب دراسة منظمة العمل الدولية الحالية "لا يوجد سبب لتصديق أن الحالة تغيرت بشكل جذري".

فجوات مستمرة

وحسب تقديرات منظمة العمل الدولية، ما زال عدد النساء العاطلات عن العمل في العام ٢٠٠٦ أكثر من الرجال، بينما تبلغ نسبة البطالة بين النساء ٦,٦% وبين الرجال ٦,١%.

فنسب الاستخدام إلى عدد السكان – التي تدل على كيفية استفادة الاقتصاديات من القدرات الإنتاجية لسكان في سن العمل – التي هي قليلة بين النساء أكثر من بين الرجال في العالم ككل: فنصف النساء اللواتي في سن العمل ومن هم سن الخامسة عشرة يعملن، فيما النسبة بين الرجال هي سبعة من عشرة.

كما أن الاختلال في النوع الاجتماعي في معدلات الاستخدام من مجمل عدد السكان هو أكثر وضوحاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث لا يعمل سوى اثنين من بين كل عشر نساء في سن العمل مقارنة بحوالي سبعة إلى عشرة رجالاً.

ولاحظ التقرير بان الفجوة بين الإناث والذكور في نسب الاستخدام إلى عدد السكان انخفضت في كل الأقاليم خلال العقد الماضي، باستثناء منطقة شرق آسيا التي اتسعت فيها الفجوة بينما بقيت ثابتة في أفريقيا جنوب الصحراء.

وقدم التقرير برهاناً على أن فجوة الأجور مستمرة. وفي اغلب الأقاليم والعديد من المهن تكسب النساء أجراً اقل من الرجال للوظيفة ذاتها. ولكن هناك أيضاً برهان على انه يمكن للعولمة أن تساعد في سد فجوة الأجور لبعض المهن.

وأظهرت مراجعة لبيانات متوفرة لستة مجموعات مهنية انه في معظم الاقتصاديات تكسبن ٩٠% أو اقل من ما يكسبه الرجال العاملين وحتى في تلك المهن التي تعتبر "نسوية" كالتمريض والتعليم، يبقى التمييز في الأجور بين النوع الاجتماعي قائماً.

وأخيراً وليس أخراً، فعلى الرغم من أنه يبدو أن هناك أعداداً من النساء الصغيرات اللاتي يقران ويكتبن في السنوات العشر الأخيرة، فالوصول إلى التعليم ومستوياته ما زالت بعيدة من المساواة في معظم الأقاليم. بالإضافة إلى ذلك، فان ٦٠% من معدل المتسربين من المدارس هم من الفتيات: فكثيرات يضطررن إلى ترك المدرسة للمساعدة في تدبير المنزل أو العمل. ويؤدي منع الفتيات من إنهاء التعليم الأساسي إلى عدم توفر الفرص لتقرير مستقبلهن الخاص كما أكدت الدراسة.

فالاستنتاجات التي خرج بها تقرير هذا العام هي مشجعة جزئياً، ففجوات النوع الاجتماعي تنخفض ولكن يبطئ. وختم التقرير "خلق عمل لائق ومنتج للنساء هو محتمل، كما ظهر ببعض التقدم الذي تم شرحه في التقرير. ولكن لا يكفي لصناع القرار وضع الاستخدام في قلب السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بل عليهم الاعتراف بان التحديات التي تواجه المرأة في عالم العمل التي تتطلب تدخلات خاصة لاحتياجات محددة".